

# مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

## مخطوطة

جزء فيه حديث: إن امرأتي لا ترد يد لامس

## المؤلف

أحمد بن علي بن محمد (ابن حجر العسقلاني)

٧٠٠  
٤٨٥

١١٩١  
١١٩١



الذي كخط شخصاً شاع الإسلام حافظ الوقت في دار ابن جرير العسقلاني الشيرازي في سنة ١٠٠٠  
مما صوره

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى سبيلت عن حسن رحلنا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
قال يا رسول الله ان امراتي لا تزديني لاسي الحديث ما حال هذا الحديث من خرجه وما سياتي بقية  
منه وما معناه ومن تكلم عليه وهل عرف اسم الرجل والمرأه وما منه انه لما امره بها فها قال لا  
اسطوع وما معني عدم الاستطاعه وان يكون الحجاب مبسوطا فاجبت وبالله التوفيق  
اما حال هذا الحديث فهو حسن صحيح ولم يصب من قال انه موضوع على ما سايئنه واما من خرجه  
فاخرجه ابو داود والنسائي في كتابهما السنن والبيزاري في مسنده من حديث ابن عباس واخرجه  
النسائي من وجه اخر عنه واخرجه الخلال في العلال والطبراني في معجمه والبيهقي في السنن  
من حديث جابر واما سياق بقية منته في رواية ابو داود جابر الى النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان امراتي لا تمنع بيدي لاسي قال غيرتها قال اخاف ان يبعها نفسي قال لا تمنع  
في وفي رواية النسائي مثله وفي رواية اخرى للنسائي ان حتى امرأة حميلة لا تزديني لاسي  
قال طلقة قال اي لا اصبر عنها قال فاسمها وفي اوله ان عندي امرأه من احب الناس الي  
وانها لا تمنع بيدي لاسي قال لا اصبر عنها قال اسمتبع بها وفي رواية النهدي ان رجلا  
قال يا رسول الله ان لي امرأه وهي لا تدفع بيدي لاسي قال فارقها قال اي اجبها قال فاسمها  
واما معناه ومن تكلم عليه فقد وقع ذلك في كلام ابي عبيد القاسم بن سلام وابو عبد الله  
ابن الاعرابي والاصمعي والامام احمد بن حنبل والنسائي وابو سلمان الخطابي والقاسمي والطيب  
الطبري واخرون ممن بعدهم وحاصل ما حملوه عليه شيان احدهما ان معني قوله  
لا تمنع بيدي لاسي كما يه عن الفجور وهذا قول ابي عبيد وابو الاعرابي ويحتمل الخطابي في مقام السنن  
وشرح الحديث فقال معناه الرهه وانها مطاوعه لمن ارادها لا تزديني وقوله غيرتها بالغير  
المعني نخل امر من التفرغ معناه الطلاق واصل الغريب في كلام العرب البعد قلت  
وقع في رواية البيزاري في مسنده بلفظ طلقة وهو شاذ لنفسه الخطابي وكذا الرواية في حديث

حاجزها رتبه هذا معناه قال الخطابي وفي الحديث دليل على جواز نكاح الفاحشه وان كان الاحتمار  
غير ذلك قلت واحجبه الرابعي في الشرح الكبير لذلك وله كذا القاضي ابو الطيب كاساني  
سياق كلامه قال الخطابي ومعني قوله اسمتبع بها اي لا تمنعها ان يبعدها بقية سنة العشر منها  
ومن وطأها والاستماع بالتمني الاسماع به الممدن ومنه نكاح المنقه ومنه قوله تعالى  
انما هذه الحياه الدنيا مناع الى مسعه الى حين ثم يسقط اسمها كلامه وقد رحم ابو داود  
لهذا الحديث نكاح الابكار كما انه مشر الى ان نكاح البكر اولي من نكاح الثيب لان الرشد يقع  
الثيب اغلب مما يقع من البكر ورحم له النسائي نكاح الراسه والحمل الثاني  
ان المراد انها سبذره قال ابو بكر الخلال قيل للامام احمد بن حنبل ان ابا عبيد يقول هو من الفجور  
فقال ليس هو عندنا الا انها تعطى من ماله وذكر عبد الحق في الاحكام ان ابا الحسن  
ابن جرير في فوائده عن الاصمعي انه كناه عن يدها الطعام وقال النسائي عقب تحريمه  
فل كان محمد يعطي وقال القاضي ابو الطيب الطبري القول الاول اولى لانه لو كان المراد به  
السخا لقليل لا تزديني لاسي لانه لا يبعث عن الطلب باللمس وانما يبعث عنه بالالقاس يقال  
لمس الرجل اذا مسه والتمس منه اذا طلب منه شيئا ان القاسم يدوب اليه فلا يكون  
المرأة معاقبه لاجله بالعراق فان الذي يعطيه اما ان يكون من ماله او من مال الزوج فان  
كان من ماله قلنا التصرف فيه كيف خارت وان كان من مال الزوج فعليه صونه وحفظه وعدم  
تخليتها منه فلم يعبئ الامر بتطليعها وقال الحافظ مس الدر المنهجي في مختصر السنن الكبير  
كان معناه انها تتلذذ من لمسها فلا تزديني واما الفاحشه العظمى فلوارادها الرجل كان  
بذلك قادفا وقال الشيخ عماد الدر ابن كثير حمل اللبس على الزنا بعبث جدا والاقرب  
حملة على ان الزوج فهم منها انها لا تزديني من ارادتها السوء لانه كحق وقوع ذلك منها بل  
ظهر له ذلك بقرب ما رشدن الشارع الى مفارقتها احتياطا فلما اعلم انه لا يقدر على مفارقتها  
لمجتهد لها وانه لا يصبر على ذلك فحصر له في ابقائها لان محبتة لها محققة ووقوع الفاحشه  
منها متوههم والله اعلم واما اسم الرجل السائل والمرأه المذكوره فلم يقع في شيء من طرق  
هذا الحديث واما بقية الاسيله في جوابها مما تقدم والله اعلم

فصل في بيان طرق هذا الحديث وكلام أهل العلم فيه قال أبو داود كتب  
 إلى الحسين بن عروة بن أبي العفضل بن موسى عن الحسين بن عروة عن عماره بن أبي حفصة  
 عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن امرأتى قد كرمت وقال  
 النسائي أخرجه الحسين بن عروة في ذكره الكلام على رجاله  
 أما الحسين بن عروة فابن عم الشحان البخاري مسلم على ما خرج حديثه في صحيحها ووثقه  
 النسائي وابن حبان وأما شيخه الفضل بن موسى فمعه عليه أيضاً ووثقه يحيى بن معين  
 والبخاري وابن سعد وقال وكيع ثقة صاحب سنة وقال أبو حاتم صدوق صالح  
 وأثنى عليه ابن المبارك وأما شيخه الحسين بن عروة فخرج له مسلم بحكاية والبخاري  
 استشهداً ووثقه ابن معين وقال أبو زرعة والنسائي لا بأس به وأثنى عليه أحمد وقال  
 ابن سعد كان حسن الحديث وقال أحمد حديثه عن أبي لهبة عنه أبو قال ابن حبان  
 كان على بصيرة ورؤيما أخطأ وأما شيخه عماره بن أبي حفصة واسم أبي حفصة  
 ناسب اللون ثم الموحدة ثم المشاه فاحرج البخاري ووثقه ابن معين وأبو زرعة  
 والنسائي وغيرهم وأما عكرمة فاحرج به البخاري قال الكافي الذي المندري  
 في تحصيل السنن رجال أساندهم في الصحيحين على الأصح والأفاد قلت  
 يريد بالنسبة إلى مجموع الصحيحين لا إلى كل فرد منهما فان البخاري ما أحج بالحسين بن عروة  
 ولذلك لم يحج مسلم بعمارة ولا بعكرمة فلو سلم أن الحديث على شرط الصحيح لم يسلم أن الحديث  
 على شرط البخاري ولا على شرط مسلم وإنما لم أحج على إطلاق القول بصحبه لأن الحسين  
 بن عروة قد تقدم أنه ركا أخطاء والفضل بن موسى قال أحمد أن في روايته من أكل  
 وكذلك نقل عبد الله بن علي بن المدني وإذا قيل مثل هذا في الراوي بوقفاً لنا في صحيح  
 حديثه الذي ينفرد به وقد قال البخاري بعد ما يحج به بروي عن رسول الله الأهدأ  
 الأسناد وقال الدارقطني في الأفراد ينفرد به الحسين بن عروة عن عماره بن أبي حفصة  
 وينفرد به الفضل بن موسى عن الحسين بن عروة وقد حكى ذلك أيضاً المندري عن الدارقطني  
 ووثقت علمه في كتاب أطراف الأفراد لأبي الفضل بن ظاهرو والنسخة بخط المندري وأخرجه

الحافظ حنبلاً الدين المقدسي في الاحاديث المختارة من طريق النسائي عن الحسين بن عروة  
 ودعوى كذا فيها نظراً لأن النسائي أخرجه من وجه آخر عن ابن عباس قال المندري أخرجه  
 النسائي من حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى عن ابن عباس قال هذا الحديث ليس بثابت  
 والمرسل فيه أولى بالصواب قلت أخرجه النسائي عن إسحاق بن راهوية عن النضر  
 ابن شميل عن حماد بن سلمة عن هارون بن رباب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى  
 موصولاً وإسحاق والنضر موصولاً على الاحتجاج بهما وحماد بن سلمة أحج به مسلم واستشهد  
 به البخاري وهارون بن رباب بكسر الراء ومهزلة حمصه بأخيه بأموجه أحج به مسلم  
 وعبد الله بن عبيد بن عمير لذلك فهذا الأسناد موقوف لهؤلاء الرجال لكن أخرجه النسائي  
 بعد من رواه يزيد بن هريرة عن حماد بن سلمة عن هارون بن رباب وعبد الكرم أما هارون  
 فقال عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم فرسلاً وأما عبد الكرم  
 فقال عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن عباس موصولاً قال النسائي رواه يزيد بن رباب  
 يعني أن في الرواية التي أخرجه أولاً اجاباً وان الموصول عن حماد بن سلمة عن عبد الكرم وهو  
 ابن أبي الحارث واسمه البصري أحد الضعفاء وان رواه هارون الثقف مرسلاً  
 قلت لكن إذا انقضت هذه الطريقة إلى الطريق الأخرى المبانيه لها في إعيان رجالها  
 إلى ابن عرس علم أن الحديث أصلاً زال ما كان يحتمى من فقد الفضل بن موسى وشيخه والحدث  
 مع ذلك شهد عن جابر بن عبد الله أخرجه الخلال والطبراني من طريق عبد الكرم بن مالك  
 الجزري وأخرجه السهقي من طريق معقل بن عبد الله الجزري كلاهما عن يزيد بن محمد  
 بن مسلم عن جابر بن عبد الله ورجال الطريقين موثقون إلا أن أبا البركات بن عبد الله بن  
 ولم أره من حديثه إلا بالنعنة وقد قال الكافي شمس الدين الذهبي في مختصر السنن أسانده  
 صالح وسئل عنه أحمد فيما حكاه الخلال قال ليس له أصل ولا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قلت بل إذا انقضت هذه الطريق إلى ما تقدم من طريق حديثي بن عيسى بن مسلم موقوف الحديث  
 عن الحكم بجهة الحديث ولا يلتفت إلى ما وقع من طريق الفرج بن الجزري حيث ذكره هذا

في الموضوعات ولم يذكر من طرقه الا الطريق التي اخرجها الخلال من طريق الزبير جابر  
واخيه في بطلانه على ما نقل الخلال عن احمد فابان ذلك عن قله اطلاق ابن الجوزي  
وغلبة التقليد عليه حتى حكم بوضع الحديث مجرد ما جاءه عن امامه ولو عرضت  
هذه الطريق على امامه لا اعتزف ان الله شاعراً ولكنه لم يقع له فلذلك لم ار له في  
مسند ولا فيما يروي عنه ذكر اصلاً من طريق ابن عباس ولا من طريق جابر سوتي  
ما سأل عنه الخلال وهو معدور في جوابه بالنسبة لتلك الطريق خصوصاً والله اعلم  
وتعالى اعلم بالصواب له وكسده احمد على محمد بن محمد العسقلاني عن ابي بصير  
نقل ذلك من خط داعب بطول ما فيه معتقداً ان لا نظير له في زمانه صلى الله عليه وسلم  
لولا ان محمد بن عمر بن البصري الشافعي قال هو المعز به في مستهل نسخة ابن جرير وابن ابي عمير

١١٤

١١٩١

مسند احمد

